مقدمـــة

يشـكل هذا الكتاب الجزء الأول من دراسـة أكبر تتناول تطور نظام الحكم في مصر، ويتناول هذا الجزء الفترة الممتدة من بداية ظهور التنظيمات السياسية الحديثة حتى تحرك الجيش في 23 يوليو عام 1952، والتي ندرسها في مرحلتين : المرحلة التكوينية التي تمتد من وصول محمد علي الذي يلقب عادة بمؤسس مصر الحديثة، حتى صدور دستور عام 1923، ومرحلة الديمقراطية البرلمانية أو الدستورية التي تغطي فترة 1923–1952.

وينبغـي التنويـه منـذ البدايـة بأن هذه الدراسـة ليسـت بحثًا فـي التاريخ، بـل محاولة لاسـتخدام المادة التاريخية المتاحة التي وصل إليها المؤرخون وتوظيفها؛ للوصول إلى عـدد من الاسـتنتاجات والاسـتخلاصات المتعلقة بتطـور نظام الحكم فـي مصر، وفهم العملية السياسية فيها ودور القوى السياسية والاجتماعية المختلفة.

إن أهميـة هـذا الموضوع تنبع مـن عدة اعتبارات : أولها أنهـا تمكننا من معرفة أصول التجربـة السياسـية المصرية ومدى عمـق وأصالة التكوين السياسـي المصري في العصر الحديث، ويثار في هذا المجال الظهور المبكر للتنظيمات السياسية كالوزارة والبرلمان، والكفـاح مـن أجل الدسـتور والحد من السـلطة المطلقـة للحاكم. وثانيهـا أن تاريخ أي مجتمع ما هو إلا سلسـلة متصلة الحلقات، الحاضر فيها نتاج للماضي، الذي يعد بدوره للمستقبل ويمهد له، وهكذا فإن فهمًا عميقًا لمشكلات نظام الحكم في مصر لا يمكن أن يتأتى دون دراسة جادة لأصول هذه المشاكل وجذورها. وثالثها عدم معرفة شباب مصر

من أبناء هذا الجيل بما حدث قبل عام 1952، أو وجود صورة مشوهة وغير دقيقة لأحداث هذه الفترة من تاريخ مصر، فقليل من يعرف عن دور الوفد أو يوم الجهاد الوطني، أو قادة مصر الذين تصدروا النضال الشعبي فيما بين الثورتين. لقد تصور البعض – خطأ– أن إعطاء ثورة 23 يوليو قدرها الكافى من التوقير والإجلال يتطلب التقليل من شأن غيرها من أحداث التاريخ المصري، أو التهوين منها ومن آثارها على المجتمع، وفاتهم أن هذه النظرة تعبر عن قصر نظر وضيق أفق، وأن تاريخ أي أمة هو الذي يقدم للحاضر أصالته ودلالته، ويضعه في منظور أوسع وأرحب، أضف إلى ذلك أن النظام الجديد في مصر بعد عام 1952 وقع في صدام مع كل القوى الوطنية تقريبًا؛ الأمر الذي دعم هذا الاتجاه، والذي انساق إليه – وللأسف– العديد من الكتب الجامعية.

ينطلق التحليل من نظرة منهاجية قوامها وحدة الظواهر الاجتماعية وترابطها، فالمجتمع كل مترابط تؤثر أجزاؤه المختلفة في بعضها البعض؛ فالسياسة تؤثر في الاقتصاد وتتأثر به، والقيم تؤثر في السلوك السياسي، والروح المعنوية لا تنفصل عن التكوين الاجتماعي للشعب ونظامه السياسي، والجغرافية تطرح آثارها على السياسة الخارجية. هذا الترابط يفرض ضرورة النظرة الشاملة، وأن يقوم الباحث بدراسة موضوعه في إطار الظواهر الاجتماعية الأخرى وحقيقة ترابطها وتداخلها. وإذا كان هذا الكتاب سوف يركز على جانب تطور المؤسسات السياسية بحكم موضوعه وبحكم تخصص مؤلفه، فإن الدراسة سوف تسعى بقدر الإمكان إلى وضع هذا التطور في الإطار الأوسع لحركة المجتمع، وتحوله من حال إلى حال، وتغير أفكاره وعقائده، وبروز أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

في هذا الإطار، فإن مفهوم نظام الحكم له ثلاثة أنماط من المقومات:

1 - مقومات بنائية أو مؤسسية تتعلق بهيكل نظام الحكم والإطار الدستوري، وفقًا للوثائق والدساتير والتقاليد المرعية التي تحدد وتضع قواعد العلاقة بين السلطات العامة. وهذا الجانب هو ما يشغل اهتمام دارسي القانون الدستوري عادة.

2 - مقومـات فكريـة وإيدلوجية تتعلـق بمجموعة المعتقدات والأفـكار، التي تعبر عنها مؤسسـات النظـام السياسـي وأبنيته، فمـن المؤكد أنـه لا يمكن الفصل بين دراسـة المؤسسـات ودراسة الأفكار، التي تدعو إليها هذه المؤسسات أو تجسدها، ويرتبط بذلك دراسة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع.

3 - مقومـات تتعلـق بالحركة السياسـية وعملية صنع القـرار، ويقصد بها دراسـة النظام السياسـي في حاله الحركة والنشـاط؛ حيث تتفاعل المقومات البنائية مع المقومات الفكريـة والإيديولوجية مع متغيـرات النظام الأخرى كالنخبة السياسـية والأحزاب وجماعات المصالح والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والتي ينتج عنها في النهاية توازن معين للنظام السياسي، يترتب عليه اتخاذ القرار أو صنع السياسة بشكل معين دون غيره.

تبقـى الإشـارة إلـى أنه من الأخطاء الشـائعة في مثل هـذا النوع من الدراسـات تقييم مرحلة سـابقة بمعايير مرحلة لاحقة؛ الأمر الذي لا يقبله المنطق العلمي، فالمطلوب هو فهـم كل مرحلـة في إطـار ظروفها وأوضاعها الخاصـة والاختيارات، التـي كانت متاحة خلالهـا والوصـول إلى تقييم موضوعى لهـا، فمن غير المقبول علميًّا على سـبيل المثال محاكمـة عهد محمد علي على أنه لم يكن نظامًـا ديمقراطيًّا، أو ثورة عام 1919 على أنها لم تنفتح على العالم العربي.

ويبقى في النهاية أن أشكر كل من ساعد على إخراج هذا الكتاب في صورته الحالية، وفـي مقدمتهـم طلبتي فـي كلية الاقتصاد والعلوم السياسـية وكلية الإعـلام؛ حيث كانت تسـاؤلاتهم واستفسـاراتهم مصـدرًا دائمًا للتفكير، ودعوة مسـتمرة للبحث؛ لاسـتكمال جوانب النقص في الدراسة.

وأخـص بالشـكر الأسـاتذة حسـن يوسـف، د. بطـرس غالـي، طـارق البشـري، د. منـى أبـو الفضـل، الذيـن اطلعـوا علـى النسـخة الأوليـة للكتـاب وأبـدوا عليـه

ملاحظات قيمة أفادتني كثيرًا. كما أشكر طلبتي وزملائي الأساتذة إبراهيم كروان، وحسن بكر، وصلاح أبو النجا، وعبدالمنعم سعيد لتعليقاتهم على الكتاب، وبالذات وحيد عبد المجيد الذي ساعدني في تنقيح الدراسة وكان لي خير معين.

وإذا كان الفضل فيما يتضمن الكتاب من محاسن يرجع لكل هؤلاء، فإنني أتحمل في النهاية الآراء التي وردت فيه.

وبالله التوفيق.

د. علي الدين هلال

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الجيزة في نوفمبر سنة 1976